

محضر الجلسة رقم 212

التاريخ: الجمعة 6 شعبان 1440هـ (12 أبريل 2019م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: إفتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2018-2019.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

على بركة الله نعلن عن افتتاح هذه الدورة العادية، وخير ما نبدأ به الاستماع لآيات بينات من الذكر الحكيم، يتلوها على مسامعنا المقريء السيد عبد الكريم الباقي الله، فليفضل مشكوراً.

المقريء السيد عبد الكريم الباقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَوْلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ، وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ، الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقَدُونَ، أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ، إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ، فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ.

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله والعظيم.

شكراً لقيمها المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

مرحباً بكم، والآن ندعوكم جميعاً للوقوف احتراماً للنشيد الوطني.

منبت الأحرار مشرق الأنوار

منتدى السؤدد وحماه

دمت منتداه

وحماه

عشت في الأوطان للعلی عنوان

ملء كل جنان ذكرى كل لسان

بالروح بالجسد هب فتاك لبي نذاك

في في وفي دي هواك ثار نور وثار

إخوتي هيا للعلی سعيا

نشهد الدنيا أن هنا نحيا

بشعار

الله

الوطن الملك.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أعلن عن افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2018-2019.

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما استجد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بتاريخ 5 أبريل 2019 بقرار المحكمة الدستورية عدد 92/19 صرحت بموجبه بتجريد السيد محمد عدال المنتخب في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء مجلس جهة بني ملال-خنيفرة عضواً بمجلس المستشارين من عضويته بالمجلس، وبشغور المقعد الذي كان يشغله، وتأمراً بإجراء انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر، تطبيقاً لأحكام البند الخامس من المادة 92 من القانون التنظيمي لمجلس المستشارين.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الأمين المحترم.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تأتي هذه الدورة العادية، بعد دعوة الحكومة ابتداء من فاتح شهر أبريل الحالي إلى دورة استثنائية، الدورة التي تضمن جدول أعمالها خمسة مشاريع قوانين محالة بالأسبقية على مجلس النواب، وهي المشاريع التي تليت على حضراتكم في جلسة سابقة، ولئن كان مجلس المستشارين انطلقا من دوره الدستوري قد تمكن في نطاق ما فرضه السياق الوطني من البت في مشروع قانون واحد من مجموع مشاريع القوانين المذكورة في المرسوم، وهو المتعلق بالضمانات المنقولة، فإنه من الجدير بالذكر بأن المجلس كان على أتم الجاهزية والاستعداد للمناقشة العميقة والتصويت على باقي المشاريع المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

وبصفة خاصة تقديم مساهمته النوعية في النقاش المجتمعي حول المضامين الخلافية لمشروع قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين، ومشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي السلالية والرهان المعلق عليها للمساهمة في الجهود الوطنية للتنمية، وفقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

واعتبارا أن الدورة الاستثنائية تنتهي قانونا إما باستيفاء جدول أعمالها أو بحلول موعد افتتاح الدورة العادية، دونما بت مجلسي البرلمان في جميع القضايا المدرجة في جدول أعمالها المحدد، فإن مجلسنا الموقر سيعكف خلال هذه الدورة العادية على مناقشة هذه النصوص بما تستوجبه من رصانة وعمق في نطاق المصلحة العليا للوطن، وذلك بمجرد التوصل بها من مجلس النواب.

كما أننا عاقدون العزم جميعا على النظر بنفس الدرجة والمنهجية في باقي النصوص المحالة على المجلس، أو التي ستعرض عليه خلال الدورة، ولا سيما المتعثرة منها لأي سبب من الأسباب، وذلك بعد ما قمنا برصدها في أفق التشاور بشأنها مع اللجان الدائمة المعنية، والحكومة في إطار ندوة الرؤساء، على أمل الحسم فيها قبل نهاية الدورة التي تفتتحها اليوم.

ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال نذكر:

- مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، المحال على المجلس من رئيس الحكومة في 5 فبراير 2015؛

- ومشروع قانون المتعلق بالتعاقد المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 3 غشت 2016؛

- ومشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الوارد على المجلس من رئيس الحكومة بتاريخ 26 يوليوز 2016.

فضلا عن نصوص أخرى تتعلق بتنظيم بعض المهن الطبية وشبه الطبية التي تعرف محاولات حثيثة من لدن اللجنة المعنية قصد إيجاد حلول توافقية حول مضامينها.

حضرات السيدات والسادة،

في مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، فإن الجلسات الأسبوعية والشهرية للأستلة تمثل كما العادة محطة ثابتة ل طرح قضايا الشأن العام ذات الأولوية لدى الرأي العام الوطني، وذلك مع الحق المكفول طبعا لكافة مكونات المجلس في استعمال جميع آليات الرقابة المخولة بحكم الدستور والنظام الداخلي للمجلس، علما بأن المجلس سيباشر بواسطة المجموعة الموضوعاتية المختصة ابتداء من يوم الثلاثاء المقبل مهمة هيكلية للجنة في أفق تقييم الإستراتيجية الوطنية للماء.

ورغبة في إقامة علاقة ناجعة بين العمل التشريعي والفعل الرقابي للمجلس، سندشن في الدورة الحالية أولى التمارين حول مراقبة تطبيق القوانين، عبر العمل على رصد منهجي دقيق للقوانين والنصوص التنظيمية التي تحيل عليها ثم التحقق من مدى الوفاء بإصدارها خلال مواعيدها، وذلك على أمل تحقيق تراكم نوعي سيمح - هذا ما نتمناه - لدور المجلس قيمة مضافة تجمع بين تعزيز الجودة في مجال التشريع والفعالية في ميدان المراقبة.

وبالنسبة لعلاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية، وباستحضار النصوص القانونية المؤطرة لها، فقد باشرت رئاسة المجلس في الدورة المنصرمة وفي الفترة الفاصلة بين الدورتين، سلسلة من اللقاءات التشاورية حول منهجية التعيين في المؤسسات المذكورة، والتي أفضت إلى اعتماد معايير موضوعية للاختيار بحسب خصوصية كل مجلس أو هيئة على حدة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

أما في ما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال كل من الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة الشتوية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والاجتماع الخاص بتقييم برنامج شراكة واستشراف آفاق تعاون أوثق مع مؤسسة "وستمنستر" للديمقراطية في إطار زيارة العمل الرسمية التي قمنا بها إلى المملكة المتحدة، والتي تخللتها لقاءات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، واجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالهجرة لبرلمان عموم أفريقيا، ودورة برلمان أمريكا الوسطى ودورة البرلمان الأندني، حيث تخللتها زيارة للبرلمان الكولومبي.

والمرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والندوة المشتركة للمجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق الأوسط "روز روت" والتابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، والمؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع "تأثير التكنولوجيا الحديثة في التنمية والرأس المال البشري والتغيرات المناخية"، والجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي، وهي

كما أكدوا على الأهمية الحيوية للديمقراطية ودولة المؤسسات واحترام وصيانة حقوق الإنسان في تقدم المجتمعات وتطويرها وتيسير استقرارها، والحرص على تعزيز وتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب وجددوا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الإتحاد ومرافعاته، مؤكدين تضامهم مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مذكّرين بالمكانة التاريخية والروحية لمدينة القدس لدى الشعوب الإسلامية.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة أيضا عن التقدير الكبير لجهود صاحب الجلالة رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

وتميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك، بتنظيم مجلس المستشارين تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنتدى البرلماني الدولي الرابع للعدالة الاجتماعية في موضوع "الحماية الاجتماعية للمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم" وذلك يوم 20 فبراير 2019.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

في ختام هذه الكلمة الافتتاحية، أود تجديد التأكيد على عزم مجلسنا الموقر على مواصلة استكمال مختلف الأوراش التي فتحتها كبرلمان للجهات وكؤسسة منفتحة على قضايا وانشغالات المواطنين والمواطنات، وتبعا لذلك سيتم الشروع في مواصلة تنفيذ إحدى توصيات الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات، والمتعلقة بتنظيم ندوات موضوعاتية جمهورية.

فبعد الندوة الموضوعاتية الأولى المنظمة بمدينة الداخلة حول التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية، وبرمج مكتب مجلس المستشارين تنظيم ندوتين جهويتين بكل من بني ملال حول الموضوع "تنمية المناطق القروية والجبالية" يوم 3 ماي المقبل، وبالدار البيضاء حول موضوع "الفوارق المجالية" في منتصف شهر يونيو المقبل على أن تتوالى عمليات برمجة الندوات الموضوعاتية الأخرى فيما تبقى من جهات المملكة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

رفعت الجلسة.

الدورة التي اقترحنا فيها بندا طارئاً بعنوان "ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني وفقا للأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني".
ويأتي هذا المقترح في سياق الجهود الدبلوماسية البرلمانية المغربية، وانسجاما مع المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كما يندرج في إطار المواقف الثابتة للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتي كان آخرها توقيع جلالته مع قداسة البابا فرانسيس خلال زيارته التاريخية للمغرب على "نداء القدس" الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

خلال نفس الفترة استقبل مجلس المستشارين وفودا وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بزيارة لبلادنا توجت بالتوقيع على مذكرة التفاهم للتعاون الثنائي، ورئيس مجلس الشورى لسلطنة عمان، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية المغربية بمجلس الدولة لسلطنة عمان، في إطار زيارة عمل لبلادنا، ووفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق وأمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال أفريقيا، ووفد عن نقابة الإتحاد الدولي لتقابات العمال العرب، ورئيس ووفد المركز المغربي للقلم الدولي.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، احتضن البرلمان بمجلسه، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 11 و14 مارس 2019، وقد أصدر المشاركون والمشاركات في هذه الدورة "إعلان الرباط"، دعوا من خلاله إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلامية وتقوية المبادلات البنينة على المستويات التجارية والبشرية والاستثمار الأمثل للتكامل الاقتصادي.